أن يكون من باب ظننت وهو الذي يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار
على أحدهما فهذا يقام فيه الأول ولا يقام الثاني إلا على جهة الاتساع
تقول ظُنّ زيد قائما ويكون ذلك مثل قولك خير منك زيد فإن في
المخبر عنه في الحقيقة زيد لكنه جعله خبرا الثاني أن يكون من باب
أمرت فينصب مفعولين أحدهما بحرف الجر كقولك أمرت زيدا الخيرَ
الأصل بالخير فأسقط حرف الجر فانتصب الاسم فينبغي إذا بنيت الفعل
للمفعول الذي لم يسم فاعله أن يقام مقام الفاعل المفعول الذي ليس
أصله أن يجر فتقول أُمِر زيد الخيرَ ولا تقول أُمِر الخيرُ زيدا كما لا تقول
أُمِر بالخير زيد فتقيم المجرور وتخفض ما يصل إليه الفعل بنفسه فإن جاء
مثل هذا في شعر أو في قليل من الكلام فيكون على القلب كما تقول
أدخلت القلنسوة في رأسي حكاه سيبويه **الثالث** أن يكون من باب
أعطيت ولقيت والأصل في لقيت أن يتعدى إلى واحد فينقل بالتضعيف
والأصل في أعطيت أن يتعدى إلى واحد أيضا فيتعدى بالهمزة إلى اثنين
فأكثر اللغات في هذا القسم على جواز إقامة الأول والثاني والأول أحسن
لأنه هو الفاعل في الأصل فإذا قلت ~~الحا~~ أعطيت زيدا درهما فزيد
هو الآخذ للدرهم وكذلك لقيت زيدا عمرا فزيد لقي عمرا ومن الناس
من منع إقامة الثاني مراعاة للأصل وليس بالبين لأنهما هنا مفعو
لين فكل واحد تجوز إقامته إلا أن الاختيار ما ذكرته لك الرابع
أن يكون من باب كسوت وهو ما يتعدى إلى مفعولين قال ابن أبي الربيع
لا أعلم خلافا هنا في جواز إقامة الأول والثاني والأول أحسن تقول
كُسِيَ زيدٌ جبة وكُسِيَ جبةٌ زيدا كل ذلك جائز **تنبيه**
اعلم أن ما ذكرته من جواز إقامة الثاني هو بشرط الأمن من اللبس
فإن حصل لبس وجب إقامة الأول فقط فتقول أُعطِي زيدٌ عمرا
ولا يجوز إقامة الثاني لوجود اللبس لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون

آخذا

آخذا بخلاف الأول في كُسِيَ وإلى هذا أشار ابن مالك في الرجز بقوله
وباتفاق قد ينوب الثانِ من ﴿ باب كسا فيما التباسه أُمِن
يقول ابن مالك وباتفاق هو نقل ابن أبي الربيع لا أعلم خلافا لكن
عبارة ابن مالك أدل من عبارة ابن أبي الربيع لكونه قال وباتفاق
والاتفاق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه إذا كان
الأول معرفة والثاني نكرة تعيّن إقامة الأول تقول أُعطِي زيد درهما
ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ويمكن أن يقال في الاعتذار عن ابن أبي
الربيع لعله أراد بقوله لا أعلم خلافا في مذهب البصريين وإن كان
ظاهر كلامه نفي الخلاف مطلقا وأما تتبع كلام المصنف فقوله
وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله شرط ظاهر كلامه أن هذا
حده وليس بجامع لكنه تقريب على المبتدي تقول ضُرِب زيد فزيد اسم
مرفوع ولم يذكر معه فاعله وقد تقدم أول الحد الصحيح وقوله
فإن كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره وإن كان مضارعا ضم أوله
وفتح ما قبل آخره إلخ ذكر رحمه الله تعالى في كيفية بناء الفعل
وأطلق القول في بناء الماضي ولا يطرد له ذلك إلا في الصحيح العين
وأما المعتل العين فلا يجيء ذلك فيه إلا على الوجه الذي حكيناه
عن ابن أبي الربيع حيث قال وهو القياس ولكن العرب استثقلته وقد تقدم
بيانه وأما المضارع فليس فيه إشكال المؤلف رحمه الله قوله
والمضمر نحو قولك ضُرِبتُ وضُرِبنا وضُرِبتَ وضُرِبتِ وضُرِبتما وضُرِبتم
وضُرِبتنّ بدأ مثل المصنف بضمير المتكلم وهو قوله ضُرِبتُ ثم بضمير
المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره وهو قوله ضُرِبنا ثم بضمير المخاطب
المذكر نحو ضُرِبتَ ثم بضمير المخاطبة نحو ضُرِبتِ ثم بضمير الاثنين كيف
ما كانا نحو ضُرِبتما ثم بضمير جماعة الذكور نحو ضُرِبتم ثم بضمير جماعة
النسوة نحو ضُرِبتنّ وهو في غاية البيان فلا يحتاج إلى مزيد بيان

Copyright © King Saud University